جمعية الصحة العالمية السادسة والستون **ج ص ع٦٦-١١**
البند ١٤-١ من جدول الأعمال **٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٣**
WHA66.11

الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

جمعية الصحة العالمية السادسة والستون،

إذ تؤكد مجدداً على دستور منظمة الصحة العالمية الذي ينص على أن التمتع بأعلى مستوىً من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية؛

وإذ تؤكد على المبادئ المنصوص عليها في إعلان الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢/٥٥، بما في ذلك الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، وتؤكد على ضرورة مراعاتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

وإذ تذكر بالقرار ٢٩٩/٦٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، والذي طلب إلى "الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم التوصيات في تقاريره السنوية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدماً بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"؛

وإذ تذكر أيضاً بالقرار ٢٨٨/٦٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، الذي سلم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها، وطلب جملة أمور منها إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يقدم اقتراحاً بخصوص أهداف التنمية المستدامة كي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

واعترافاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨١/٦٧ بشأن "الصحة العالمية والسياسة الخارجية"، الذي أوصى بجملة أمور منها "إدراج موضوع التغطية الصحية للجميع في المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق التحديات الصحية العالمية"؛

وإذ تلاحظ حصيلة المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي توجت بالحوار الرفيع المستوى الذي عُقد في غابوروني في بتسوانا في آذار/ مارس ٢٠١٣؛

وإذ تذكر أيضاً بإعلان ريو بشأن المحددات الاجتماعية للصحة، الذي أيدته جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون في القرار ج ص ع٦٥-٨ الصادر في أيار/ مايو ٢٠١٢؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذ تثني على المشاورات العالمية والإقليمية والوطنية العديدة الجارية بشأن الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

وإذ تعرب عن قلقها لأنه على الرغم من أن بعض البلدان أحرزت تقدماً جيداً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة فإن بلداناً أخرى كثيرة ليست على مسار التحقيق التام لبعض أو كل الأهداف المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥؛

وإذ تعرب عن تقديرها لضرورة الحفاظ على الإنجازات الراهنة وتسريع الجهود في البلدان التي يلزم فيها تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥،

١- **تحث** الدول الأعضاء[١] على ما يلي:

(١) ضمان أن تكون الصحة محورية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(٢) تعزيز الملكية القُطرية في إطار التأكيد على الخطط والأولويات الوطنية ومواءمة الجهود والموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة الحالية، والبناء على ذلك من أجل الحفاظ على التقدم المحرز في الحصائل الصحية؛

(٣) المشاركة بنشاط في المناقشات الخاصة بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالعمليات التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(٤) الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الغايات والأهداف الصحية المتفق عليها، والحفاظ على الجهود وتسريعها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة؛

(٥) تسريع التعاون الدولي لدعم البلدان التي قد لا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥؛

٢- **تطلب من** المدير العام ما يلي:

(١) ضمان أن تكون مشاورات منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مشاورات شاملة ومفتوحة لجميع الأقاليم والأقاليم الفرعية والدول الأعضاء،[١] وأن تستهدي هذه المشاورات بالمعلومات الملائمة من العمليات الأخرى الجارية؛

(٢) الاستمرار في المشاركة في المناقشات الجارية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبالعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة على ضمان أن تكون الصحة محورية في كل العمليات ذات الصلة؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) الدعوة إلى تكثيف تعبئة الموارد المالية والتقنية، انطلاقاً من الروح السائدة في إعلان بوسان بشأن فعالية التنمية، من أجل دعم الدول الأعضاء في تسريع تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥؛

(٤) إدراج مناقشة الصحة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كبند من بنود جدول أعمال اجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٣، وعرض تقرير عن هذه المناقشات، عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، على جمعية الصحة العالمية السابعة والستين.

الجلسة العامة التاسعة، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٣
ج٦٦/ المحاضر الحرفية/٩

= = =

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com